

CAC,04/07/2000,1524

Identification			
Ref 18972	Juridiction Cour d'appel de commerce	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 1524/2000
Date de décision 20000704	N° de dossier 767/2000/11	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Entreprises en difficulté		Mots clés Tiers, Qualité pour agir, Parties au jugement, Jugement d'ouverture, Appel	
Base légale		Source Non publiée	

Résumé en français

En matière de procédure de difficultés de l'entreprise seules les parties au jugement peuvent relever appel, les tiers bénéficiant d'autres voies de recours.

Résumé en arabe

الاستئناف لا يصح إلا من كان طرفا في الحكم. الأغيار خول لهم المشرع طرقا أخرى للطعن في الأحكام والأوامر الصادرة في مادة صعوبة المقاولة.

Texte intégral

محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء قرار عدد 1524 صادر بتاريخ 04/07/2000 صعوبات المقاولة : استئناف - أطراف الحكم (نعم) (الأغيار) (لا) طرق أخرى للطعن. التعليل: في الشكل: حيث دفعت المستأنف عليها بعدم قبول الاستئناف على اعتبار ان الطاعنة لم تكن طرفا في الحكم المستأنف وبالتالي فلا صفة لها في تقديم الاستئناف وكذلك لأن المستأنف لا يصح له سوى التقدم بالتعرض أو تعرض الغير الخارج عن الخصومة، وإن الطاعن فاته أيضا أجل الطعن عن طريق تعرض الغير الخارج عن الخصومة الشيء الذي

يتعين معه عدم قبول استئنافه. حيث إن الثابت قانوناً أن الاستئناف طريق عادي للطعن في الأحكام يمكن عن طريقه إتاحة الفرصة لمن تضرر من القضاء الصادر ضده من محكمة أول درجة أن يعيد طرح النزاع مرة ثانية أمام محكمة الاستئناف (انظر التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي في ضوء الفقه والقضاء الجزء الأول لحسن الفكهاني ص 557). وحيث إن الثابت أيضاً أنه لا يصح الاستئناف إلا من كانت له الصفة والمصلحة والأهلية لإثبات حقوقه عملاً بالفصل الأول من قانون المسطرة المدنية. وحيث أنه في النازلة فإن الطاعن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لم يكن طرفاً في الحكم المستأنف وبالتالي فلا يجوز له استئنافه مهما كانت مصلحته طالما أنه يفتقر إلى الصفة هذا فضلاً على أن الطاعن يستأنف مقرراً بشان التسوية القضائية وأنه عملاً بمقتضيات المادة 730 من مدونة التجارة فإن الاستئناف يتم بتصريح لدى كتابة ضبط المحكمة داخل أجل عشرة أيام من تاريخ تبليغ المقرر القضائي ما لم يوجد مقتضى مخالف لذلك، الشيء الذي يستفاد منه أن استئناف المقررات المشار إليها أعلاه لا يصح إلا من كان طرفاً في الحكم على اعتبار أن المقرر لا يبلغ للاحتجاج والذين خولهم المشرع طرق أخرى للطعن في الأحكام والأوامر الصادرة في مادة مسطرة معالجة الصعوبات والتصفيه القضائية. وحيث أنه اعتباراً لما ذكر فإنه يتغير التصريح بعدم قبول استئناف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لأنعدام صفتة في تقديم هذا الطعن. لهذه الأسباب: فإن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء وهي تبت انتهائياً علينا حضورياً. في الشكل : عدم قبول الاستئناف مع إبقاء الصائر على المستأنف.